

المقدمة

تقرير مراقب الدولة السنوي 66 أ، هو القسم الأول من التقرير السنوي لمراقب الدولة بشأن نتائج الرقابة في الهيئات الخاضعة للرقابة في عام 2015. تتناول الرقابة في هذا التقرير مجالات الاقتصاد والبنى التحتية الهامة بالأساس، ذات التأثير الكبير في الحياة اليومية لمواطني الدولة وفي تطوير المرافق الاقتصادية في السنوات المقبلة.

أولى مكتب مراقب الدولة هذا العام اهتمامًا خاصًا لتعامل الحكومة مع التركيزية في المرافق الاقتصادية والاحتكارات. فعلى سبيل المثال، في حزيران 2015 نشر مكتب مراقب الدولة تقريرًا منفصلًا بشأن "تطوير مرافق الغاز الطبيعي"، التي تهيمن عليها هيئة احتكارية واحدة. يشمل هذا التقرير (التقرير السنوي 66 أ)، فصلًا عن التركيزية في المرافق الاقتصادية، وفصلًا عن الإخفاق في التعامل مع الهيئة الاحتكارية لشركة الكهرباء، والحاجة إلى إخراج الإصلاحات التي اتخذ قرار بشأنها منذ عام 1996 إلى حيز التنفيذ، وفق قانون قطاع الكهرباء. تسهم التركيزية التي تهيمن على القطاعات المختلفة في الاقتصاد، ومن ضمنها قطاع الكهرباء، في ارتفاع غلاء المعيشة. في هذا الوضع، لا تنشأ ظروف منافسة حقيقية في المرافق الاقتصادية، وتواصل الهيئات الاحتكارية سيطرتها على الفروع الاقتصادية المختلفة. يبدو أنّ التركيزية تتحقق، أيضًا، على ضوء حقيقة أنّ المستهلكين، لا يمثّلون في الهيئات المسؤولة عن التنظيم. بناءً على ذلك، لا تُمثّل مصالحهم بالشكل اللائق، مع أنّهم هم من سيطلب منهم الدفع لقاء الخدمات المختلفة. يقتضي هذا الوضع التطرّق إلى الحاجة إلى الرقابة على الأسعار، ما دامت ظروف المنافسة الحقيقية لا تنشأ في السوق. ليس أنّ لجنة الأسعار التي شكّلتها الحكومة تعمل بشكل منقوص فحسب، بل إنّ وبالرغم من أنّ الحكومة قرّرت في أعقاب توصيات لجنة "طراخنبرغ"، متابعة تنفيذها، إلا أنّها لا تعمل بالقدر الكافي من أجل تطبيقها. على الحكومة أن تعمل من أجل

بناء "جدار واق" للمستهلكين، الوقوف كصخرة صامدة في وجه الشركات ذات قوّة السوق الاحتكاريّة، تعزيز مهنيّة الهيئات المهنيّة والتنظيميّة، وكذلك دمج معلومات جُمعت من مختلف الهيئات الحكوميّة، ولدفعها إلى التعاون والتنسيق فيما بينها.

يتناول هذا التقرير أيضًا حماية الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة لجمهور دافعي الضرائب عامّة، والطبقات الضعيفة خاصّة. إنّ ثقة الجمهور بجهاز الضرائب مبنية من ناحية على أنّ كلّ مواطن يدفع ضريبة حقيقية، ومن ناحية أخرى، عندما يكون هناك جباية مفرطة، فإنّ سلسلة الضرائب تعمل على أن توفر للمدين المعلومات والخدمات المطلوبة، لكي يستنفد حقوقه ويستعيد على نقوده، التي جُبيت منه بإفراط. كما أنّ القانون لزيادة نسبة المشاركة في قوّة العمل، وتقليص الفجوات الاجتماعيّة (ضريبة الدخل السلبية)، الصادر عام 2007، يهدف إلى تحسين وضع الطبقات الضعيفة في الدولة. تبين النتائج في هذا الموضوع أنّ سلطة الضرائب لم تعمل بقدر كافٍ، ليتسنى لهؤلاء المدينين استنفاد حقوقهم، وأن الخدمة التي توّفرها منقوصة ولا تمتاز بالشفافيّة والمناليّة بالقدر الكافي. إنّ عمليّة استنفاد الحقوق معقّدة وصعبة خاصّة بالنسبة للمعاقين، المكفوفين والمواطنين الذين لا يتقنون العبريّة بقدر كافٍ. بهذا الشكل تبقى في صندوق سلطة الضرائب امتيازات واسترجاعات من حقّ المدينين وفق القانون، وبمبالغ كبيرة، إثر الخدمة المنقوصة التي توّفرها السلطة.

يشير الفصل الذي يتناول إدارة ديون الحكومة والتزاماتها لمؤسسة التأمين الوطني إلى نقص في السيطرة على إصدار سندات الدّين المخصّصة، وعلى الدعم بسببها، الذي يقدّم دون تخصيص واضح في الميزانيّات. من الجدير لفت الانتباه، بشكل خاصّ، إلى حقيقة أنّ غاية استثمارات التأمين الوطني من خلال الحكومة، التي بلغت في نهاية عام 2014 حوالي 180 مليار شيكل، لا تُحدّدها مؤسسة التأمين الوطني، وبذلك فإنّ مؤسسة التأمين الوطني ووزارة الماليّة، منذ حوالي 40 عامًا، لا تنفّذان البند في قانون التأمين الوطني (صيغة مدمجة) 1995، الذي يتناول طريقة استثمار أموال مؤسسة التأمين الوطني. علاوة على ذلك، لم تقدّم وزارة الماليّة لمداولات الحكومة، اقتراحًا لمعالجة النواقص التي كشفت عنها اللجنة التي شكّلت لفحص حماية المتانة الماليّة لمؤسسة التأمين الوطني على المدى البعيد. كما أنّ وزارة الماليّة لم تقدّم للحكومة حلولًا لمشكلة العجز الماليّ المتوقع لمؤسسة التأمين الوطني، الذي قد يهدّد في المستقبل إمكانيّة دفع مؤسسة التأمين الوطني المخصّصات

לلمواطنين، وبذلك تُنتهك حقوقهم، ويتم تهديد كذلك الوجود المالي لميزانية الدولة على حدّ سواء.

في الفصل الذي يتناول منح الاعتمادات لاقتصادات الأسرة، ومقدمي خدمات من مجال العملات، تبين أنّ هناك نواقص في تنظيم هذه المجالات والرقابة عليها. مع أنّ الأمر يتعلّق بمجالات، تقتضي فيها المصلحة العامّة الدفاع عن متلقّي القروض، ومواجهة مشاكل غسيل الأموال والجريمة المنظّمة، إلّا أنّ علاج هذه المشاكل غير كافٍ.

تمّ أيضًا فحص التعاقدات وإدارة المشاريع في الهيئات من مجال البنى التحتية الخاضعة للرقابة: وزارة المواصلات والأمان على الطرق، وشركة نتيقي أيلون م.ض. كشف الفحص عن وجود نواقص كثيرة وجوهريّة في هذه الهيئات، من ضمنها نقل النشاطات الأساسية، الصلاحيّات والمسؤوليّة من وزارة المواصلات إلى شركات خاصّة، من خلال إجراءات غير سليمة، مع فقدان السيطرة والرقابة المناسبين. تشير هذه الطريقة من التعاقدات إلى وجود توجه إداري غير سليم من جانب إدارة وزارة المواصلات. بين التقرير أنّه من عادة وزارة المواصلات، وكذلك شركة نتيقي أيلون، إبرام تعاقدات كثيرة من خلال الإعفاء من طرح مناقصة أو كتعاقدات مكتملة، دون مبرر وخلافًا لنظم واجب طرح المناقصات الصادرة عام 1993. علاوة على ذلك، قامت شركة نتيقي أيلون في بعض المناقصات التي يجري التعاقد فيها حسب القياسات، بتغيير هذه التعاقدات لاحقًا، وجعلتها عقود تسليم، رافعة بذلك التكاليف بنسبة بلغت عشرات بالمئة. يجب النظر إلى هذه الطريقة من العمل على أنّها خطيرة جدًّا، لأنها تفسح المجال للمسّ بالنزاهة، ومن واجب الشركة التوقّف عن مثل هذه الأعمال فورًا. كذلك، في ما يتعلّق بتطوير مجال الشحن والصيانة في شركة قطارات إسرائيل، تبينّت نواقص كثيرة تشير إلى وجود مشاكل في الأمان وعدم منح الأولويّة لهذه المجالات الهامّة.

يناقش الفصل الذي يتناول تطوير وصيانة المطارات الداخليّة، قرار إغلاق المطار في هرتسليا ومطار سديه دوّف في تل أبيب عمّا قريب، دون إيجاد بديل مناسب، مع أنّ هذا الأمر معروف لجميع المعنّين- وزارة المواصلات، سلطة المطارات والمجلس القطريّ للتخطيط والبناء، منذ سنوات. على الرغم من أنّ الحكومة قرّرت في عام 2009 فحص ودعم إمكانية إيجاد بديل يتمثّل في مطار داخليّ في عين شيمر، إلّا أنّ وزارة المواصلات وسلطة المطارات، أخفقتا في علاج هذا الأمر على مدار سنوات، في كلّ ما يتعلّق بتطوير

בנייה תחתית ללפירן הוךלית. הנתית הית מן המררין המזכורין אעלה סוףלפן קרית דון
יעדד בديل مناسب. إننا نبارك بناء شقق سكنية في الأماكن التي يوجد عليها طلب في وسط
البلد، لكن لا يجوز المس بحقوق المواطنين في المواصلات الداخلية في البلد، كما أن هذه
الخطوة من شأنها أن تؤدي إلى شل حركة هذه المواصلات.

للإجمال، إن تقديم الخدمة اللائقة للمواطن، التغييرات الهيكلية في المرافق الاقتصادية
وتطوير البنى التحتية، تهدف أولاً وقبل كل شيء، إلى خدمة مواطني الدولة وضمان
حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية على المدى البعيد. يشير هذا التقرير إلى نواقص مختلفة
في الخطوات المتخذة لتحقيق هذه الأهداف. إن من واجب الهيئات الخاضعة للرقابة العمل،
وبسرعة ونجاعة لإصلاح النواقص التي كشف عنها هذا التقرير، بهدف النهوض بالخدمة
العامة في إسرائيل. من جهته، سيواصل ديوان مراقب الدولة متابعة إصلاح النواقص. على
الحكومة أن تتأكد من تحقيق الأهداف المذكورة، وذلك للحد من غلاء المعيشة، السماح
باستنفاد الحقوق وضمان تكافؤ الفرص للمواطنين.



يوسف حايم شفير، قاض (متقاعد)
مراقب الدولة
ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس - تشرين الأول 2015